

## كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمين،

شهد عام 2017 نمواً في قيم الأصول على نطاق واسع مدفوعاً بالنمو المطرد على الصعيد العالمي ونسب التضخم المنخفضة والسياسات النقدية المواتية. لقد تمكنت الأسواق الناشئة، ونتيجة لتحسن اقتصاداتها التي دعمها ضعف الدولار، من التفوق على أسواق الولايات المتحدة كما احتل مؤشر MSCI للأسواق الناشئة المرتبة الأولى لمختلف فئات الأصول، حيث حقق أرباحاً بنسبة 34.3% متقدماً بفارق كبير عن فئة MSCI للأسواق المتقدمة التي ارتفعت بنسبة 20.1% خلال عام 2017. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من الأداء المتباين لأسواق دول مجلس التعاون الخليجي، ارتفع مؤشر MSCI لأفريقيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 21%، مدعوماً بمكاسب قياسية في مصر (بنسبة 21.7%) وتونس (بنسبة 14.4%) والبحرين (بنسبة 9.1%) والكويت (بنسبة 5.6%) في حين انخفضت بشكل كبير أسواق قطر والإمارات العربية المتحدة والذي وازن هذه المكاسب بشكل جزئي.

ساهمت القضايا الجيوسياسية في استمرار عدم الاستقرار في الأسواق، الذي تأثرت به جميع أسواق دول مجلس التعاون الخليجي ودرجات متفاوتة وعلى الأخص السوق القطرية التي هبطت بنسبة 18.3% خلال عام 2017 والذي حد من مستوى النمو الاجمالي لأسواق دول مجلس التعاون الخليجي. كما ساهمت هذه القضايا الجيوسياسية بالإضافة للمخاوف الاقتصادية الأخرى والمتعلقة بشكل رئيسي بأسعار النفط في دفع المستثمرين الأفراد للقيام بعمليات بيع متكررة ساهمت ترقية سوق الكويت من سوق مبتدئ إلى ناشئ مع نهاية عام 2017 في خلق أجواء ايجابية مشجعة للمستثمرين ومن المتوقع أن يدعم ذلك نشاط السوق خلال عام 2018 وبخاصة في حال ترقية سوق المملكة العربية السعودية أيضاً والتي تأجل اتخاذ قرار بشأنها حتى مارس 2018.

شهدت أنشطة التداول في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي انخفاضاً للسنة الثالثة على التوالي. فقد انخفض إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 22.0% تقريباً، وذلك بسبب تراجع أنشطة التداول في جميع الأسواق نتيجة للتطورات الإقليمية باستثناء الكويت التي سجلت نمواً ملحوظاً في نشاط التداول في عام 2017 بلغ 38 مليار دولار أمريكي.

أما على صعيد القيمة السوقية، فعلى الرغم من انخفاض النشاط التجاري، إلا أن الارتفاع الوزني الكبير في دول كالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت قد حقق توازناً مع الانخفاض الحاد في سوق قطر، حيث ظلت القيمة السوقية المجمعة لبورصات دول مجلس التعاون الخليجي دون تغيير تقريباً عند مستوى 940 مليار دولار أمريكي كما في نهاية عام 2016.

النفط، ومع كونه أكبر مصدر اقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنه لم يتمكن من تحقيق انتعاش كبير على صعيد الرغبة في الاستثمار وذلك على الرغم من السياسة المتوازنة للعرض والطلب التي تبنتها منظمة أوبك التي دعمت أسعار النفط وقد دفع خفض إنتاج النفط بقيادة السعودية بأسعار النفط للارتفاع بنسبة بلغت 17.7% خلال عام 2017.

واصلت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي جهودها التي بدأتها في السنوات السابقة لتعزيز الإصلاحات المالية بسبب التقلب الحاصل في أسعار النفط وارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وفيما يخص الكويت، ستظل التوقعات طويلة الأجل تعتمد على عوائد المنتجات الهيدروكربونية حيث أن الكويت مستمرة بتنفيذ خططها لزيادة " قدرة إنتاج النفط " كجزء من خطتها الإنمائية الشاملة المستمرة لغاية عام 2035 وذلك من خلال الاستمرار في تنفيذ مشاريع تهدف إلى تعزيز تلك القدرات مما سيحافظ على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة تربو على 2% في المتوسط كما أنه من المتوقع أن يؤدي التزام الحكومة ببرنامج الإصلاح الهيكلي إلى انخفاض اعتماد الكويت على المنتجات الهيدروكربونية ومهيئة الدولة على الاقتصاد.

علاوة على ذلك، تبدو التوقعات الاقتصادية المتوسطة الأجل في الكويت ايجابية مدفوعة بالتنفيذ المتسارع لمشاريع خطة التنمية الخمسية وتحسن مستوى الثقة مع توقع تحقيق زيادة في نمو العوائد غير النفطية تدريجياً بنسبة تصل إلى حوالي 4% سنوياً هذا مع توقع المحافظة على الرصيد المالي العام متوازناً تقريباً كما أن الارتفاع الأخير في أسعار النفط من المأمول أن يكون له أثر إيجابي في تحقيق الاستقرار المالي ونمو الائتمان في الاقتصاد الكويتي.

## أداء الشركة

خلال عام 2017، تمكنت شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كميفك) من زيادة دخلها التشغيلي بنسبة 3% بواقع 2.9 مليون دينار كويتي من 2.8 مليون دينار كويتي في عام 2016 وتعزى الأسباب الرئيسية لزيادة الإيرادات التشغيلية إلى التحسن في أداء أعمال الوساطة وإدارة الأصول.

وفيما يخص النفقات التشغيلية، خفضت الشركة نفقاتها التشغيلية بنسبة 3.4% لتصل إلى 2.8 مليون دينار كويتي من 2.9 مليون دينار كويتي في العام الذي سبقه. وخلال عام 2017، انخفض إجمالي المخصصات بشكل ملحوظ ليصل إلى 0.95 مليون دينار كويتي مقارنة بـ 5.7 مليون دينار كويتي في العام السابق.

ساعد النمو في الدخل التشغيلي وانخفاض المصاريف التشغيلية الشركة على تحقيق نمو في الأرباح - قبل تجنب تكلفة المخصصات - لتبلغ 408 ألف دينار خلال عام 2017 بالمقارنة مع أرباح بلغت 311 ألف دينار خلال العام السابق. ونظراً لتكلفة المخصصات، فقد بلغت الخسارة الصافية العائدة للمساهمين 587 ألف دينار كويتي مقارنة بخسارة قدرها 5.19 مليون دينار كويتي في عام 2016. وهو ما يعني خسارة أساسية ومخفضة للسهم قدرها 2.2 فلس في عام 2017 مقارنة بخسارة أساسية ومخفضة بلغت 19.9 فلساً خلال عام 2016.

## إدارة الأصول

خلال عام 2017 ساد معظم أسواق منطقة الخليج -عدا الكويت والبحرين- توجس بانخفاض الأسعار والركود، إلا أن السوق المحلية شهدت نشاطاً كبيراً خلال الربع الأول من عام 2017 وهو ما تُعزى له غالبية المكاسب التي تحققت خلال العام وقد جاء أداء الربع الأول على الصعيد المحلي كنتيجة لحراك السوق الذي قاده زخم الشراء باتجاه سعودي. أما الربع الثاني فقد شهد في مطلعته تحقيق أرباح أثرت بدورها على الأداء وقد كان للأنباء الواردة خلال عام 2017 على مؤشر الفاييننشال تايمز لأسواق الأوراق المالية حول ترقية سوق الكويت لسوق ناشيء أثر إيجابي فيما يتعلق بزيادة أسعار السوق إلا أن سحب الأرباح لاحقاً أدى إلى انخفاض أداء السوق مع حدوث انتعاش في نهاية المطاف في ديسمبر. وفيما يخص الأسواق الإقليمية، فلم تقدم هذه الأسواق سوى فرص ضئيلة أو شبه معدومة على مدى الأرباع الثلاثة الأولى باستثناء حالة انتعاش مؤقت في الربع الثالث كما شهدت الأسواق الإقليمية تقلبات كبيرة على مدار السنة ولم تحقق سوى ثلاثة أسواق فقط مكاسب مع نهاية عام 2017 أما المملكة العربية السعودية، التي تمثل 50% من إجمالي رأس المال الخليجي، فقد شهدت ثلاثة أرباع صعبة لم ينجدها إلا تسابق متأخر في أواخر الربع الرابع ليغلق سوقها عند مستوى +0.2%. كما شهد مؤشر MSCI لدول مجلس التعاون الخليجي ثبات المكاسب إلى حد كبير عند +0.7% لهذا العام. ولكن يمكن القول بأن أداء الأسواق الإقليمية يُعزى إلى عدد كبير من القضايا الجيوسياسية التي كانت محط الأنظار على مدار السنة.

بالنسبة لأداء إستثمارات المحافظ الدولية فقد نجحت إدارة الشركة وإستراتيجيات الإختيار المتبعة في توجيه الإستثمارات على الرغم من إرتفاع تقييمات أسعار الأصول في الأسواق المتقدمة وعدم وضوح التوجهات السياسية المتوقعة خلال الإنتخابات الرئاسية التي مرت خلال العام على نطاق دولي واسع. وبشكل عام حققت إدارة محافظ الإستثمارات الدولية أداءً متميزاً وإيجابياً في بعض فئات الأصول مما ساعد على تخفيف أثر الأداء الضعيف في فئات أصول أخرى.

وقد حافظت كميفك على إستراتيجيتها الثابتة في تقديم منتجات وإستراتيجيات مبتكرة لعملاء الشركة المحليين والإقليميين وهو ما مكن الشركة من زيادة دخل الرسوم بشكل طفيف ليبلغ 1.62 مليون دينار كويتي في عام 2017. كما تسعى الشركة جاهدة إلى تقديم منتجات جديدة ومبتكرة للعملاء الحاليين والمحتملين ومن المقرر طرح عدد قليل من المنتجات الجديدة في عام 2018.

تتم إدارة أنشطة الوساطة على نحو جوهري من منصة التداول الإلكتروني "Alawsat.com" ومن قبل شركتنا التابعة شركة الشرق الأوسط للوساطة المالية. بلغ حجم التداول في سوق الكويت للأوراق المالية 11.5 مليار دينار كويتي مقابل 5.7 مليار دينار كويتي في 2016 وكنتيجة لزيادة حجم السوق، ارتفع عائد كميفك من الوساطة إلى 1.11 مليون دينار كويتي خلال عام 2017 مقارنة بـ 0.82 مليون دينار في العام السابق. وفي الوقت نفسه، ركزت إدارة الشركة جهودها على تنفيذ إستراتيجيتها في جذب قطاعات متنوعة من العملاء والمحافظ والصناديق والأفراد. ومازالت شركة الشرق الأوسط للوساطة المالية في طور تنفيذ نظام إدارة الأوامر وإتاحة مميزات التداول الإلكتروني لعملائها.

### الخدمات الإلكترونية

تواصل كميفك تقديمها لخدمة التداول الإلكتروني في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالإضافة إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية. وبهدف دعم وتحسين خدماتها الإلكترونية، نجحت كميفك في إطلاق منصة التداول الإلكتروني الجديدة تجريبياً وتخطط لإطلاقها بشكل كامل بحلول يونيو عام 2018 والتي ستمكن المستثمرين من التداول في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا. وبالإضافة إلى ذلك، سنتيح المنصة الجديدة إمكانية التداول في المشتقات والأسهم والعملات الأجنبية. وتنصب الاستراتيجية التقنية لكميفك على التحول إلى الحوسبة السحابية لضمان توفير تجربة استخدام سلسة لكافة المستخدمين من خلال كافة وسائل الاتصالات (الأجهزة المكتبية والهواتف المحمولة والأجهزة اللوحية) وتزويد العملاء بأحدث التقنيات والمميزات وواجهات التطبيقات التي تتطور باستمرار. وكخطوة مستقبلية، تسعى الشركة للحفاظ على أفضليتها في تقديم التقنيات التكنولوجية وضمان تلبية كافة الاحتياجات الممكنة للعملاء في جميع الخدمات وأوجه التعامل.

### كلمة ختامية والنظرة المستقبلية

إن أهم العوامل المؤثرة على الأسواق الإقليمية والدولية هي التحسن المأمول على الظروف الجيوسياسية الإقليمية والاستقرار المتوقع في سوق النفط مع استمرار رفع أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي.

إننا، في كميفك، نهدف إلى الحفاظ على فلسفة الاستثمار العملية والعمل وفق منهجية قائمة على استهداف الأصول ذات المخاطر المقبولة والعوائد الملائمة وذلك من أجل مواصلة جهودنا لإيجاد الفرص القيمة التي تحقق أهداف عملائنا. وستحافظ الشركة على استراتيجيتها لتسهيل الأصول المتعثرة منذ فترات طويلة وتحسين أداء شركاتها التابعة وخفض عبء الفائدة والتركيز على نماء الأرباح وتجديد التركيز على تقديم منتجات جديدة. وفي الختام، أود أن أتوجه بالشكر والامتنان إلى إدارة كميفك وموظفيها للالتزام المتواصل وسعيهم الدؤوب والذي دعم الشركة في مساعيها لتحقيق أهدافها وأغراضها الاستثمارية والحفاظ على مكانتها كشركة رائدة في مجال الاستثمار وإدارة الأصول في دولة الكويت. وأخيراً، أتوجه بالنيابة عن الشركة بجزيل الشكر والتقدير وأطيب الأمنيات إلى مستثمرينا وعملائنا على ثقتهم في شركة كميفك ورؤيتها.